

منهج الاستبعاد والإبقاء (السبر والتقسيم أنموذجًا):

د. سامية صادق سليمان (*)

الملخص:

وضع الأصوليون للعلة طرقًا ومسالك عقلية تدل عليها؛ لعل أهمها - بعد المسالك النقلية - مسلك السبر والتقسيم، فهو أقوى المسالك الاجتهادية؛ لكونه يركز إلى العقل والاستقراء في تقرير المسائل؛ ولأنه أحد أهم المرتكزات الأساسية في استنباط الحكم الشرعي.

وحتى يتم التحقق من مسالك العلة لابد من اتباع منهج الاستبعاد والإبقاء فهو من الوسائل المنهجية التي يتبعها المجتهدون؛ لإثبات علة الحكم في الفرع المقيس عليه وفي هذه المرحلة - مرحلة العزل أو الاستبعاد - نقوم باستبعاد كل الخصائص العرضية التي لا تصلح لأن تكون علة حقيقية للظاهرة، والتي لا تستوفي الشروط الحقيقية للعلة.

وتلقي هذه الدراسة الضوء على مفهوم منهج الاستبعاد والإبقاء، وتدافع عن حضوره في كثير من العلوم التي أنتجتها علوم التراث العربي الإسلامي، ومن أهمها: علم أصول الفقه الذي شكّل هذا المنهج فيه حضورًا متميزًا، وتتخذ الدراسة من مسلك السبر والتقسيم موضوعًا لها، فهو من مسالك التعليل العقلية التي يتم توظيف منهج الاستبعاد والإبقاء من خلاله، وقد حصل الاختلاف في هذا المسلك بين أئمة الأصول، فنفي بعضهم الاستدلال به على صحة العلة، في حين جعله آخرون من المسالك اليقينية في إثباتها.

الكلمات الدالة: الاستبعاد والإبقاء - السبر - التقسيم - الشرطي.

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية المساعد بكلية الآداب جامعة بني سويف.

Abstract

The exclusion and retention approach) **((sounding and division as an example**

Fundamentalists have established ways and rational paths for the cause that indicate it. Perhaps the most important of them - after the transmission paths - is the path of sounding and division, as it is the strongest of the ijihad paths. Because it is based on reason and induction in deciding issues; Because it is one of the most important basic foundations in deriving the legal ruling.

In order to verify the paths of the cause, the method of exclusion and retention must be followed, as it is one of the methodological methods followed by the scholars. To prove the cause of the judgment in the branch against which it is measured, and at this stage - the stage of isolation or exclusion - we exclude all incidental characteristics that are not suitable to be a true cause of the phenomenon, and that do not meet the true conditions for causality.

This study focuses on the concept of the exclusion and retention approach, and defends its presence in many of the sciences produced by the sciences of the Arab-Islamic heritage, the most

important of which is: the science of jurisprudence, in which this approach formed a distinct presence. The study takes the path of probing and division as its subject, as it is one of the paths of reasoning. The mentality through which the method of exclusion and retention is employed. There has been a difference in this approach among the imams of fundamentals. Some of them denied using it as inference for the validity of the cause, while others made it a certain path in proving it.

Keywords: exclusion and retention - Sounding and division - conditional.

المقدمة:

غنيٌّ عن البيان أن اهتمام المجتهدين بحل معضلات التشريع قد دفعهم إلى الاستعانة بمناهج استنباط العلل من النصوص الشرعية، حافظهم في ذلك استصدار فقهيات للمستجدات والنوازل، والتي بها كثير من الوقائع والأحداث التي لا يوجد لها في النص الشرعي ما يقابلها من الأحكام؛ ولحرصهم على عدم مخالفة النص الديني؛ ولذلك تحروا أن يكون هذا المنهج أكثر دقة فلم يعد الإحساس الوجداني كافيًا لإثبات أو نفي العلة، بل قننوا قوانين ومناهج وطرقًا تعتبر كافيةً لادعاء الضبط.

والباحث في التراث المنهجي للفكر الإسلامي وما أنتجه علي مر العصور يجد أنه قد استخدم منهج الاستبعاد والإبقاء قبل فرنسيس بيكون Francis Bacon (١٦٢٦/١٥٦١) و"جون ستيوارت ميل" John Stuart mill (١٨٧٣/١٨٠٦)، إذ يجري إيجاد أفضل الفرضيات وأدقها، واستبعاد الفرضيات العرضية، أو التي تؤدي إلى تناقضات، وقد وظف المسلمون هذا المنهج في الأدلة: كاستبعاد الظني وإبقاء القطعي، وكتعيين حديث متواتر مقابل استبعاد حديث آحاد في مسألة علمية محددة، أو استبعاد الضعيف وإبقاء القوي في المسائل العلمية الأخرى، أو مثل عدم الأخذ برواية أحد الصحابة والأخذ برواية أخرى؛ لأنها أكثر إقناعًا، أو لأنها تعطي معنى معقولًا ومقبولًا للنص. وقد استخدم هذا المنهج في كل ما يخص التعارض والترجيح.

وهذا يعني أن منهج الاستبعاد والإبقاء راسخٌ في الموروث الإسلامي، فالقياس مليء بمناهج الاستبعاد والإبقاء في إثبات العلة وهي التي تجعل القياس قَطْعِيًّا، وقد اختارت الباحثة مسلك السبر والتقسيم، وهذا المسلك لا يكون إلا في الأوصاف المتعددة، ويتم ذلك عن طريق رفض وصف وإبقاء وصف آخر.

ويتم توظيف هذا المنهج في الأدلة العقلية التي يتمكن المجتهد من خلالها الوصول إلى حكم شرعي مناسب لما يستجد من وقائع عند انعدام الأدلة الأصلية،

ويستخدم هذا المنهج في كثير من الأدلة، مثل: الاستحسان، وسد الذرائع، والمصالح المرسلة، وكذلك يستخدم في تخريج المناط وتنقيحه وتحقيقه، وغير ذلك.

وعن طريق عمليات الحذف والاستبعاد يتم الوصول إلى النتائج النهائية الايجابية بعد جمع عدد كبير من الحالات، كما يشترط أن يكون عدد الحالات المحذوفة والمستبعدة كثيرًا وكافيًا لبلوغ اليقين، فهذا المنهج هو بذاته مطلق النجاح واشتراط العدد الكافي من الأمثلة السالبة يعد تأكيدًا لهذا اليقين المطلق، مما يؤكد أهمية استحضار حالات كثيرة تخضع للملاحظة، ولا بد من التمهّل في الوصول إلى النتائج. وذلك باستبعاد كل الخصائص العرضية التي لا تصلح أن تكون علة حقيقية للظاهرة، والتي لا تستوفي الشروط الحقيقية للعلة.

أما كيفية القيام بالحذف والاستبعاد، فهذا يعتمد على الطريقة التي نستخدمها في توجيه الملاحظة والتجربة.

ويتوافق منهج الاستبعاد والإبقاء مع المنهج الاستقرائي، أو إنه يمكن اعتباره جزءًا رئيسًا منه، فهو عبارة عن تتبع واقتفاء وتقصي، ويطلق هذا المنهج على فرض الاحتمالات العقلية واختبارها لإبقاء المنهج الصحيح وحذف الزائف، وبهذا الإطلاق فهو منهج تعيين العلل والأسباب، واسم جنس تدخل تحته الطرق الاستقرائية، ومن بينها السير والتقسيم.

وتكمن القيمة الحقيقية لمنهج الاستقراء في تتبع الحالات السلبية التي تعد أهم من الأمثلة الإيجابية المؤيدة لنتيجة ما؛ ولذلك ذهب بيبكون إلى القول: إن الاستقراء الحقيقي هو الاستقراء القائم على الحذف والاستبعاد.

ومن هنا يتبين أن مسلك السير والتقسيم من مسالك العلة العقلية ومن الطرق الاستقرائية؛ لأن المستدل بهذا الطريق يقوم بخطوتين، الأولى: التقسيم والحصص واستقراء الحالات الممكنة، والثانية: السير؛ أي اختبار الأقسام وإبطال ما لا يتعلق الحكم به للوصول إلى النتيجة الصحيحة.

ولهذا عبّر بعض المتكلمين والأصوليين عن الاستقراء بالسبر والتقسيم، رغم أنه أخص من مصطلح الاستقراء؛ لأن الاستقراء لا بد فيه من حكم علي كلي. أما السبر والتقسيم فهو في الأصل منهج من مناهج تعيين العلل والأسباب، ويؤدي - أحياناً - للحكم على الكلي.

أهمية البحث:

- تتجلى أهمية هذا البحث من نواحٍ عدة يمكن بيانها من خلال ما يأتي:
- كونه يلقي الضوء على منهج من المناهج التي مارسها بعض علماء المسلمين قبل الغرب وهو منهج الاستبعاد والإبقاء.
 - إنه يتضمن دراسة مبحث من أهم مباحث علم أصول الفقه هو مبحث التعليل.
 - أهمية مسلك السبر والتقسيم، فهو من أقوى مسالك العلة الاجتهادية؛ وذلك لأنه لا يبقى بعده ما يتوقع أنه يقدر في عِلْيَةِ الوصف، حتى عدّه بعض العلماء ضمن أدلة العقول وأحد موازين العلوم النظرية.

إشكالية البحث:

- يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- ما المقصود بمنهج الاستبعاد والإبقاء، وهل بدأ من عند بعض علماء المسلمين قبل بيكون ومل وغيرهما من علماء الغرب؟
 - ما أقسام السبر والتقسيم وما أهم شروطه؟
 - ما علاقة السبر والتقسيم بتنقيح المناط؟
 - ما مفهوم السبر والتقسيم عند المناطقة (القياس الشرطي المنفصل)؟
 - كيف طوّع العلماء المسلمون مسلك السبر والتقسيم لخدمة أحكام الشريعة الإسلامية؟

أهداف البحث:

من بين أهداف هذه الدراسة:-

- دحض دعاوى بعض علماء الغرب التي تدعي أن المسلمين مقلدون فقط، وليست لديهم مناهج علمية.
- التأكيد على أن مهارة السبر والتقسيم هي ذاتها مهارة اختبار الافتراضات والاحتمالات التي برزت عند علماء الغرب.

الدراسات السابقة:

حسب بحث الباحثة واطلاعها، لم يتم الوقوف على دراسة في هذا الموضوع على وجه التحديد أي بالعنوان ذاته: منهج الاستبعاد والإبقاء (السبر والتقسيم أمونجًا)، لكن هناك بعض الأبحاث التي تناولت شيئاً من ذلك؛ ومنها:

-سليمان يوبكر صالح، مفهوم المنطق ونشأته في الفكر الإسلامي، المجلة الليبية العالمية- كلية التربية، الاستبعاد والإبقاء في الأدلة غير المنصوصة (الأدلة العقلية).

- إبراهيم غنيم الحيص ونجم الدين قادر كريم الزنكي، مسلك السُّبر في سياقه الاصطلاحي: تعريفه، خصائصه، علاقاته، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المجلد، ١٨، العدد ١، ديسمبر، 2021م.

منهج البحث:

المنهج الذي اتبعته الباحثة في هذا البحث المنهج الاستقرائي. حيث عرضت الفكرة وتتبعها، وهو أيضا المنهج التحليلي الذي يقتضي الشرح والتفسير والتعليل، لما يتطلب الموضوع من تحليل للأفكار من أجل

معرفة ما تحويه من مضامين علمية ومعرفية، كما استخدمت الباحثة في بعض الأحيان المنهج المقارن؛ لمناقشة الفكرة في ضوء مثيلاتها.

خطة البحث:-

جاء البحث مقسماً إلى خمسة مباحث تتقدمها مقدمة، وبها فكرة البحث وخطته، و بينت الباحثة في هذه المقدمة سبب اختيار الموضوع، وأهميته والمنهج المتبع.

أما عن مباحث هذا البحث، فقد تم تقسيمها على النحو الآتي:

- المبحث الأول: مفهوم السبر والتقسيم.

أولاً: معنى السبر والتقسيم لغةً.

ثانياً: الدلالات الاصطلاحية لمسلك السبر والتقسيم.

-المبحث الثاني: أقسام السبر والتقسيم.

-المبحث الثالث: علاقة السبر والتقسيم بتنقيح المناط.

-المبحث الرابع: السبر والتقسيم عند المناطقة (القياس الشرطي المنفصل).

- المبحث الخامس: السبر والتقسيم عند بعض علماء المسلمين.

- الخاتمة: و بها أهم النتائج والترجيحات التي توصلت إليها في البحث.

وبالنسبة لـصعوبات البحث التي واجهت الباحثة في إنجازها فتتمثل في: قلة المراجع المباشرة في هذا الموضوع، وما تم كتابته حول منهج الاستبعاد والإبقاء عند علماء المسلمين خاصة، على الرغم من غزارة الإنتاج العلمي للعلماء المسلمين، فالدراسات والأبحاث التي تناولت إشكالية المنهج والنظرية العلمية لدى علماء المسلمين بشكل عام قليلة إلى حد غير قليل.

المبحث الأول: مفهوم السبر والتقسيم:

أولاً: السبر والتقسيم في اللغة:-

السبر في اللغة هو الاختبار و التجربة (١). والسبر الأصل واللون والهيئة والمنظر، وسبر الشيء سبراً أي حزره وخبره. واسبر لي ما عنده أي أعلمه. والسبر استخراج كنه الأمر، وسبر الجرح أي نظر مقدارَه وقاسه؛ ليُعرف غوره، ومسبرته: نهايته. وقد ورد في حديث الغار: أن أبو بكر الصديق قال: لا تدخله حتى أسبره قبلك، أي أختبره وأعتبره وأنظر هل فيه أحد، أو يوجد شيء يؤذي أم لا (٢).

والسبر هو روز الأمر ومعرفة قدره. يقال: خبرت ما عند فلان وسبرته، ويقال للحديدة التي يعرف بها قدر الجراحة مسبار. السبر أيضاً يعني الجَمال والبهاء (٣). وقد سمي بهذا؛ لأن المناظر، أو الفاحص يقوم بتقسيم الصفات ويختبر كل واحدة منها، هل تصلح للعلية أم لا. فهو السابر المجتهد الذي يقوم بعملية السبر.

أما عن مفهوم التقسيم في اللغة فهو: مصدر للفعل قسم، ويعني جزء الشيء، وقسم الشيء يقسم قسماً، فانقسم، والتقسيم التفريق ومنه قوله تعالى: وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ (المائدة: ٣)، ومعناه، تطلبوا من جهة الأزلام وما كتب عليها ما قسم لكم من الأمرين، والأزلام هي سهام كانت للجاهلية مكتوب على

(١) راجع، د محمود عبد الرحمن عبد المنعم معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة، الجزء الثاني، ص ٢٣٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، نشر أدل الحوزة، قم، إيران، المجلد الرابع، مادة: سبر، ١٤٠٥هـ، ص ٣٤٠، ٣٤١.

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، الجزء الثالث، كتاب السين، ص ١٢٧.

بعضها أمرني ربي. والتقسيم في اللغة: تجزئة الشيء بأن يقال: الشيء أما كذا وأما كذا. والتقسيم لغة: التفريق والتجزئة، وهو ما يسمى الافتراق (١).

ثانياً: الدلالات الاصطلاحية لمسلك السبر والتقسيم:-

استعمل جمهور الأصوليين هذا المسلك، بل تعدد استعمالهم له في أكثر من غرض من جانب الجدليين والمنطقيين و المتكلمين، ويرجع استعمال هذا المنهج في الجملة إلى حصر أوصاف، ثم حذفها إلا واحداً، وجعله بعضهم دليلاً مستقلاً في تقرير الأقوال، وبعضهم جعله داخلاً في بقية المسالك الاجتهادية، أو عدّه مرحلة من مراحل استخراج العلة، فساوى بينه وبين تخريج المناط(٢).

وإذا كان السبر اصطلاحاً يعني إبطال ما لا يصلح؛ ليتعين ما بقي(٣) . ومفهوم السبر: اختبار الوصف، هل يصلح للعلية أم لا، وينتج عن ذلك استبعاد الباطل منها، واختيار الصالح، فالتقسيم في اصطلاح الأصوليين يقصد به حصر الأوصاف الموجودة في الأصل التي يظن صلاحيتها لليلة ابتداءً، فيقال: العلة إما كذا وإما كذا(٤).

والتقسيم في الاصطلاح يعني حصر المجتهد جميع الأوصاف التي يمكن صلاحيتها، ومن ثم يتضح أن حصر أوصاف المحل هو المعبر عنه بالتقسيم. أما إبطال ما ليس صالحاً للتعليل بطريق من طرق الإبطال، فيتعين الوصف الباقي،

(1) <https://www.arabdict.com/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%>

(٢) راجع، إبراهيم غنيم الحيص و نجم الدين قادر كريم الزنكي، مسلك السبر في سياقه الاصطلاحى: تعريفه، خصائصه، علاقته، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 18 العدد ١، ص ٣١.

(٣) محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية، الجزء الثاني، ص ٢٣٧.

(٤) عمار بن محمد الأركاني، السلف والمهارات العقلية، السبر والتقسيم أنموذجاً، مركز سلف لبحوث والدراسات، أوراق علمية رقم ٦٢، ص ٥.

فهو المعبر عنه بالسبر (١)، فمفهوم السبر والتقسيم: الاختبار والحصص، أي حصص الأوصاف التي يظن أنها علة الحكم، ثم حذف ما لا يصلح، أو ما يتضح تناقضه الواحد تلو الآخر، إلا واحداً منها حيث يتعين كونه علة.

و قد تميز أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) بأن أطلق علي مسلك السبر والتقسيم مصطلح: نمط التعاند، والمقصود به: أن كل قسمين متناقضين متقابلين إذا وجد فيهما شرائط التناقض، فينتج إثبات أحدهما نفي الآخر، ونفي أحدهما إثبات الآخر، ولا يشترط أن تنحصر المقدمة في قسمين، بل شرطه أن تُستوفى أقسامه وإن كانت ثلاثة.

و هذا هو المضمون الحقيقي لمسلك السبر والتقسيم: الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر، وهذا عند الإمام الغزالي والإمام الجويني يسمى شرطياً منفصلاً (٢).

ومفهوم التقسيم يركز في: أن ينقسم الشيء في العقل إلى قسمين، أو أقسام يستحيل أن تجمع كلها في الصحة والفساد، فيبطل الدليل أحد القسمين، فيقضى العقل بصحة ما هو ضده.

وكان من باب أولى أن يقال: التقسيم والسبر؛ لأن الناظر يحصر ما في المحل من الأوصاف بأن يقول مثلاً علة الربا إما الاقتيات والادخار، أو الطعم، أو الكيل، وهذا هو التقسيم، ثم يُختبر الصالح للعلية من غيره، وهذا هو السبر، فيتعين الصالح للعلية، وإذا كان ذلك هو الأصل فمقتضاه أن يقال: التقسيم والسبر.

(١) خرساني الحاج إبراهيم الزاكي، الاستدلال بالسبر والتقسيم في مسائل العقيدة، مجلة كلية البنات الأزهرية بطيبة الجديدة بالأقصر، العدد الخامس، ٢٠٢١م، ص ٣١٥.

(٢) سليمان بوبكر صالح، مفهوم المنطق ونشأته في الفكر الإسلامي، المجلة الليبية العالمية- كلية التربية الاستيعاد والإبقاء في الأدلة غير المنصوصة (الأدلة العقلية)، ص ١٦. وحول منهج الاستيعاد والإبقاء عند بيكون راجع:

حاول البعض تبرير تقديم السبر وتأخير التقسيم بقوله: إنما أُخِّروا التقسيم في اللفظ عن السبر وهو سابق عليه في الوجود؛ لأن التقسيم وسيلة للاختبار، والاختبار هو المقصد والمراد، وقاعدة العرب: تقديم الأهم والأفضل، ففُذِّمَ السبر، فهو المقصد الأهم، وأخَّرَ التقسيم لأنه وسيلة أقل رتبة من المقصد (١).

و ساوى البعض بين السبر والتقسيم في الاصطلاح، فرأى أنهما بمعنى واحد، وهو: أن يبحث الناظر عن المعاني في الأصل (المقيس عليه) ويتتبعها واحداً واحداً، ويُبين خروج إحداها عن الصلاح للتعليل به إلا واحداً يقبله (٢). لكن هذا غير دقيق - فيما ترى الباحثة - فكما سبق توضيحه هناك فارق بين المصطلحين لا يمكن تجاهله وإن كان السبر هو الأهم، إلا أن التقسيم يعد الخطوة الأولى لهذا المسلك.

وتسهم دراسة مسلك السبر والتقسيم في معرفة مفهومه واستعمالاته في ترتيب الذهن وتهذيب الفكر وتصور المسائل بدقة، والوقوف على مواضع الاتفاق ومواضع الافتراق.

غير أن نتائج هذا المسلك تختلف باختلاف المجتهدين في الأخذ بمنهج الاستبعاد والإبقاء، تبعاً لاختلافهم في الوصف المناسب للحكم باختلاف العقول والأفهام.

(١) راجع، الشنيطي، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، أشرف على طباعتها: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، 1433 هـ، ص 177، و راجع، تامر حمزة داود، السبر والتقسيم عند الإمام الزركشي في ضوء كتابه البحر المحيط في أصول الفقه مجلة العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية، العدد 31، ص 318: 320، وأيضاً، الشيخ عيسى منون، نبراس العقول في تحقيق القياس، قرأه وعلق عليه د يحيى مراد، مطبعة التضامن الأخوي، مصر، ص 394.

(٢) السمعاني، منصور بن محمد، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، ج 2، 1999م، ص 159.

- المبحث الثاني: أقسام السبر والتقسيم:-

لما كان استعمال الأصوليين لمسلك السبر والتقسيم في استنباط علة الحكم الشرعي عن طريق الحصر والإبطال، فإن وظيفته بهذا المعنى جزء من عملية الاجتهاد والقياس (١).

وقد طوّع علماء الجدل هذا المسلك في تنظيرهم ومناظراتهم، واعتبروه أحد الأدلة التي يركن إليها في الجدل، وغرضهم منه يختلف عن غرض الأصوليين والمنطقيين، فهم استعملوا هذا الدليل؛ لإقحام الخصم وإبطال مذهبه وإقناع القاصر عن الدليل، وذلك بحصر الأوصاف ثم سبرها، فيتبين الصحيح منها من الفاسد، وقد يبطلونها كلها، فيبطل مذهب الخصم (٢).

أما الأصوليون فيستخدمون هذا الدليل في استنباط علة الحكم الشرعي بطريق الحصر، ثم الإبطال أو الإبقاء.

و ينقسم السبر والتقسيم إلى:

- التقسيم المنحصر: وهو ما أفاد القطع، وهو حجة في الشرعيات كما هو حجة في العقليات؛ وكون منحصرًا بين النفي والإثبات، ومستنده القطع، مثاله: العلة في ولاية الإجماع إما الصغر، أما البكارة، ويرتكز هذا الحصر على الإجماع على أنه لا ثالث لهما، فإذا بطل أحدهما تعين الآخر.

والسبر والتقسيم المنحصر: هو حصر الأوصاف التي يمكن التعليل بها للمقيس عليه (الأصل)، ثم اختبارها وإبطال ما لا يصلح منها، أما بكونه طردًا أو ملغى أو نقض الوصف أو كسره، أو خفائه أو اضطرابه، فيتعين الباقي للعلية، وهو قطعي

(١) إبراهيم غنيم الحيص و نجم الدين قادر كريم الزنكي، مسلك السُّبْر في سياقه الاصطلاحي: تعريفه، خصائصه، علاقته، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد، ١٨، العدد ١، ديسمبر 2021 م، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٣.

لإفادة العلة، ونقوم بجمع الأوصاف التي يظن أنها علة مع الترديد بين هذه الأوصاف بالنفي والإثبات بحيث لا يقبل العقل وصفاً آخر غيرها. وهو ضد نمط التلازم (١).

و يفيد التقسيم الحاصر العلم، وقد عول عليه في معرفة العلة العقلية، كما يقال: هذا الأمر إمّا معلّل أو لا، فإن كان معللاً فإمّا بهذا الشيء أو بغيره، فإذا أبطل الثاني وأحد شقّي الأول، يتعيّن شقّه الآخر للعليّة.

ومفاد هذا التقسيم حصر الأوصاف التي يمكن التعليل بها، ثم اختبارها وإبطال ما لا يصلح منها. ويدور هذا الحصر بين النفي والإثبات. ويعتبر هذا القسم قطعياً وهو حجة في العقليات.

و يجوز وجود وصف آخر لم يتم إدراجه في التقسيم، كما أنه قد يتطرق الشك في بطلان الأوصاف الأخرى؛ ولذلك اختلف في حجة التقسيم غير الحاصر، فذهب بعض الأصوليين إلى أنه ليس بحجة لا في القطعيات، ولا في الظنيات؛ وذلك لجواز إبطال الأوصاف الباقية، وجواز أن تكون العلة وصفاً غير الأوصاف والشرعيات، كقولنا: العالم إما أن يكون قديماً أو حادثاً، فالأول باطل، فثبت أنه حادث.

- النوع الثاني من التقسيم هو التقسيم المنتشر، وهو ما لا يكون دائراً بين النفي والإثبات، أو دار بين النفي والإثبات، ولكن كان الدليل علي نفي

(١) بالنظر لاستعمال الأصوليين لمصطلح التلازم، نجد أنهم يستعملونه استعمالاً خاصاً مقابل نوع من الأقيسة المنطقية، وهو القياس الاستثنائي المتصل، بدليل أنهم يذكرون بعد التلازم الدروب المنتجة من القياس الاستثنائي المتصل وقد بين الأصوليون كالغزالي وغيره أنهما واحد فإن قيل: ما وجه تخصيص المتصل دون المنفصل؟ يقال إنهم اصطاحوا على تسمية المتصل: بالتلازم، بينما اصطاحوا على تسمية المنفصل: بالسبب والتقسيم أو نمط التعاند، وجعلوه ضد نمط التلازم)، راجع، عبد الله بن أحمد بن عبد الله التوم، دليل التلازم عند الأصوليين، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٤٠، أبريل: يونيه، ص ٧٤، ٧٥.

عليته، ما عدا الوصف المعين فيه ظنيًا، كقول الشافعية: علة الربا في غير النقدين من الربويات إما الطعم، أو الكيل، أو القوت، والثاني والثالث باطلان بطريقة، فتعين الأول وهو الطعم، ففي الحديث الصحيح: الطعام بالطعام مثلًا بمثل. و هذا القسم يفيد الظن، فلا يكون حجة في العقليات؛ بل في الشرعيات فقط، هذا إذا لم يتعرض الإجماع علي تعليل حكمه وعلي حصر العلة في الأقسام، فإن تعرض لذلك كان تقسيما حاصرا، فكان قطعيًا (١).

ولما كان التقسيم المنتشر يفيد الظنّ وضح أن مستنده غير قطعي كما في تعليل علة الربا في البرّ (٢)

و من شروط عملية السبر والتقسيم القطعية أن تتضمن جميع الأقسام، بحيث تكون جامعة تجمع كل الأقسام، مانعة من دخول غيرها فيها، و أن يكون كل قسم مباينًا لما سواه من الأقسام حتي يتضح الفارق بينهما، وأن يكون كل قسم أخص مطلقًا من المقسم. أي يكون كل قسم داخلا تحت المقسم مباشرة، وأن يحصل الاتفاق على أن الحكم معلل بعلة يدركها المجتهد. ويكون التقسيم حاصرًا للعلل. وأن يحصل الإجماع على العلة (٣).

- المبحث الثالث: علاقة السبر والتقسيم بتنقيح المناط:-

إذا ما حاولنا تعريف تنقيح المناط لقلنا إنه هو: النظر والاجتهاد في تعيين ما دل النص على كونه علة، من غير تعيين بحذف ما لا مدخل له في الاعتبار مما

(١) إبراهيم نورين، إثبات العلة بالسبر والتقسيم، ص ٩، ١٠.

(٢) سليمان بوبكر صالح محمد، المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه، المجلة العلمية الليبية، كلية التربية، العدد الخامس، يناير ٢٠١٦م، ص ٢١. و الشوكاني، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أبو فحص سامي ابن العربي الأثري، قدمه: عبد الله بن عبد الرحمن السعد و سعد بن ناصر الشثري، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ج ١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م، ص ٨٩٢ - ٨٩٥.

<https://almerja.com/reading.php?idm=57141>

(٣) راجع، عمار بن محمد، السلف والمهارات، ص ٧، ٨، وابن بدران الدمشقي، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ١٥٧.

اقترن به من الأوصاف، كل واحد مما اقترن به من الأوصاف، كل واحد بطريقه من سبر أو تقسيم (١).

و يقصد بتنقيح المناط أيضا الاجتهاد في الحذف والتعيين؛ من أجل ذلك يستخدم فيه منهج الاستبعاد والإبقاء.

ومن خلال هذا المسلك يتم تمييز علة الحكم عن سائر الأوصاف والحيثيات المذكورة في الخطاب، وتكون النتيجة هي إمكان الاستفادة من العلة؛ لإثبات الحكم نفسه لموضوعات أخرى غير الموضوع المنصوص عليه في الخطاب، بمعنى إمكان تعدية الحكم من مورد النص الذي اكتنف بمجموعة من الأوصاف والحيثيات إلى موارد أخرى ليست واجدة لتلك الأوصاف والحيثيات ما عدا العلة المنقحة.

من ثم ندرك أن تنقيح المناط يركز علي عمليتين يعالج بهما المجتهد النص، العملية الأولى: هي الحذف، أي حذف الأوصاف والحيثيات غير الدخيلة في ثبوت الحكم لموضوعه، والعملية الثانية هي التعيين، وتعني السعي للوقوف على علة ثبوت الحكم لموضوعه من نفس النص (٢).

وبهذا المفهوم يصنف السبر والتقسيم ضمن مسلك تنقيح المناط (٣). وهو من الأدلة العلمية العقلية؛ لأنه قائم على حصر أقسام ما يندرج تحت وصف عام؛ ليتبين حكم كل قسم، والحصر قد يكون بدلالة العقل بحيث لا تقبل القسمة العقلية إلا تلك الأقسام، أو بالاستقراء التام، أو بغيرها من طرق الحصر، ثم إذا حُصرت الأقسام يُبين حكم كل قسم منها.

(١) عبد الأمير كاظم زاهد.. ود حيدر عبد الجبار كريم - الموقف الأصولي من مسالك الاستنباط-العقلية فيما لا نص فيه-(القياس أنموذجا)،مجلة كلية الفقه، العدد ٢٩،٢٠١٩، ص ١٨.

(2) <http://ijtihadnet.net/mojam/%>

<http://afaqattaiseer.net/vb/showthread.php?p=105047>3

و لكن كيف يعد تنقيح المناط جزءًا من عملية السبر والتقسيم بهذا الوصف؟

يكون هذا؛ لأنه حينما نقوم بعملية التقسيم والسبر، أي تقسيم العلل المحتملة، ثم سبرها واختيار أحد تلك العلل التي تجعلها وصفا مناسباً للحكم، كعلة الإسكار في الخمر، فهذه العملية تسمى بالتنقيح، حيث قمت في عملية السبر بوضع العلل المحتملة للاختبار فأخذت منها ما هو مناسب للحكم، أي نقحتها واخترت ما يكون منها موجبا للحكم، فيكون التنقيح إذاً جزءاً من السبر (١).

و "لا بأس بتسمية إلغاء الفارق تنقيحاً؛ إذ التنقيح هو التخليص والتصفية، وبإلغاء الفارق يصفو الوصف، ويخلص للعلية، فلا يكون هذا قولاً في تنقيح المناط، بل يكون إلغاء الفارق ضرباً من تنقيح المناط" (٢).

وتنقيح المناط هنا هو تعيين العلة من بين أوصاف (تصلح للتعليل) كأن يُضيف الشارع الحكم إلى وصف ما، وتقتزن بالحكم بنفس الوقت أوصاف لا مدخل لها بالعلية، فيحذف المجتهد ويلغي خصوصية اعتبار الشارع له، ويُنيط الحكم بالمعنى الأعم وبعبارة أخرى: يُبقي المجتهد من الأوصاف المقترنة بالحكم ما يصلح للعلية، ويلغي ما لا يصلح، علي أن إلغاء بعض الأوصاف ليس تشهياً، بل بناء على دليل، وبالتالي فهو حذف ما غلّم بعادة المشرع في مصادره في أحكامه أنه لا مدخل له في التأثير. ولا بد من بيان أن مجال تنقيح المناط - حسب ما هو ملاحظ من تعريف الأصوليين له- هو الأوصاف الواردة في النص، وأما ما لا

(١) القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص: ٣٨٩؛ الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم العلوي، نشر البنود، ٢٠٠/٤

(2) Kneale: the development of logic, Clarendon press, Oxford, 1984 , p:4.

و: الطوفي، سليمان بن عبد القوي نجم الدين، شرح لمختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط2:، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1419 هـ = 1998، ج ٣، ص ٢٣٥ ..

يرد في أوصاف النص، فيدخل في السبر والتقسيم الذي مر سابقاً (١).

وإذا كان تنقيح المناط هو النظر والاجتهاد في تعيين ما دل النص على كونه علة من غير تعيين بحذف ما لا مدخل له في الاعتبار مما اقترن به من الأوصاف (٢). وإذا ما ارتكن هذا المسلك وكذا مسلك السبر والتقسيم على حصر الأوصاف الصالحة للتعليل، ثم اختبارها؛ للوصول إلى الوصف الأكثر مصداقية للتعليل كانت هنا الطريقة واحدة والآلية واحدة.

و يكمن الاختلاف في المجال: فمجال السبر والتقسيم منحصر في العلل الاجتهادية. ومجال تنقيح المناط منحصر في العلل المنصوصة.

والفرق بين تنقيح المناط والسبر والتقسيم يبدو في أن تنقيح المناط هو: إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، فتكون العلة هي المشترك بينهما، ويعرف أيضا بأن يذكر في النص عدة أوصاف، فيقوم المجتهد بإلغاء ما لا يصلح أن يكون علة وهو بهذا المعنى يعود إلى السبر والتقسيم من جهة إلغاء ما لا يصلح أن يكون علة.

و يفارق السبر والتقسيم تنقيح المناط من جهة أخرى، وهي أن السبر والتقسيم مسلك من مسالك استخراج العلة، فالعلة فيه مستنبطة غير مذكورة في النص. أما تنقيح المناط فالعلة مذكورة في النص، لكن يتبعها أوصاف أخرى.

(١) الغزالي، المستصفي، تحقيق، محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، ج ثاني، ١٩٩٣ م. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، ج ٢، ١٩٩٣ م، ص ٢٨٤، والشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم العلوي، نشر البنود، ١٩٩/٤؛ الطوفي، سليمان، شرح مختصر الروضة، ج ٣، ص ٢٣٧.

(٢) الشنقيطي، أضواء البيان، أضواء البيان في إيضاح القرآن، أشرف على طباعتها: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٣٣ ١٤٣٣، الطبعة الثالثة، ١٤٣٣ هـ، ص ١٧٥.

وبهذا المعنى فإن تنقيح المناط يفارق السبر في كونه يكتفى فيه بنفي الفارق، ولا يحتاج إلى تعيين العلة بخلاف السبر، فالسبر يراد به: تعيين العلة وتنقيح المناط يراد به: إبطال الفارق.

ومن الاختلافات أيضا بين السبر والتقسيم وتنقيح المناط: أن تنقيح المناط فيه اجتهاد في حذف ما لا يصلح للعلية من أوصاف المحل، واجتهاد في تعيين الباقي لها، في حين أن السبر اجتهاد في الحذف فقط، ويتعين الباقي للعلية من غير بحث فيه.

وخلاصة القول، إن تنقيح المناط يكون حيث دل نص على مناط الحكم، ولكنه غير مهذب، ولا خلاص مما لا دخل له في العلية، أما السبر والتقسيم فيكون حيث لا يوجد نص أصلا على مناط الحكم، ويراد التوصل به إلى معرفة العلة لا إلى تهذيبه، كذلك فإن الفرق بين تنقيح المناط والسبر والتقسيم هو: أن السبر والتقسيم فيه تعيين الأوصاف بأسماء تُخصها بخلاف تنقيح المناط في بعض أنواعه الذي ليس فيه إلا إلغاء الفارق (١).

ويعد دليل تنقيح المناط و دليل السبر والتقسيم من خطوات المنهج التجريبي، وهو ما أطلق عليه بكون منهج الحذف والاستبعاد، فحينما نقوم بوضع الفروض لتفسير ظاهرة ما، بحيث يتجاوز الباحث مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير وبيان الروابط بين الظاهرة وغيرها، ويضع من الفروض ما يمكن أن يكون تفسيرًا لهذه الظاهرة أو الحدث، يقوم الباحث بتصفية هذه الفروض، واستبعاد ما لا يصلح منها، حتى لا يبقى لديه إلا فرض واحد يصلح تفسيرًا للظاهرة، وهذا ما يعرف عند الباحثين في دراسات أصول الفقه بتنقيح المناط، أو بالسبر والتقسيم.

(١) وليد بن علي بن محمد القليطي، الفروق الأصولية عند الإمام القرافي في القياس، مجلة طيبة للعلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد ٧، ١٤٣٦هـ، ص ٢٧٦.

المبحث الرابع: السبر والتقسيم عند المناطقة (القياس الشرطي المنفصل):-

لو تأملنا في بنية علم أصول الفقه لوجدنا أنه مؤسس في أغلبه - إن لم يكن كله - على علم المنطق، فالسبر والتقسيم في علم أصول الفقه هو القياس الشرطي المنفصل، ولا ريب أن السبر والتقسيم عنصر منطقي؛ ولذلك حاول الأصوليون المتأخرون أنفسهم رده إلي القياس الشرطي المنفصل(١).

ومن هنا أطلق علماء المنطق على مسلك السبر والتقسيم مصطلح: القياس الشرطي المنفصل، وقد نص على ذلك جملة من الأصوليين؛ كالغزالي، وابن تيمية (٥٧٢٨هـ)، والزرركشي(ت ٧٩٤هـ)، وغيرهم (٢).

وتعود دلالة السبر والتقسيم عند مفكري العرب في الأساس إلى المنطق الاستقرائي الممارس. ويقتضي ذلك تصفح الفرديات جزئياتها، وعدم إطلاق الأحكام إلا بعد الحصول على نتائج فرزها مع تمييز المقبول من المستبعد. وهذا المنطق يفترض من صاحبه استبعاد قبول كليات الأحكام التي لم يتم استقراء جزئياتها.

وقد راج هذا المسلك بين فلاسفة العرب تجاوزاً للمطلق والضروري الذهنيين، إذ المطلوب دلالاته؛ إما أن يكون كذا، أو يكون كذا، تبعاً للعلم الذي ينتمي إليه ونتائج تقسيماته وبراهينه. فإذا ما بيّنا استحالة قبول أحد القسمين وجب قبول الآخر نقيضه. وإذا ما عمّنا وفصلنا بين أكثر من احتمال، ربما وقعنا في الشك؛ لتشابك العلوم والأحكام. من هنا حصر كل تقسيم باحتمالين لا أكثر في نهاية الأمر، انطلاقاً من مبدئي عدم التناقض والثالث المرفوع. وهي مبادئ منطقية.

(١) علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م، ص ١٢٢.

(٢) إبراهيم غنيم الحيص ونجم الدين قادر كريم الزنكي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المجلد 18 العدد ١، ديسمبر 2021، ص ٥٥، ٥٦.

غير أن المَقْصُود من دليل السبر والتقسيم عند المنطقيين يختلف عن المقصود منه عند الأصوليين وأجدليين، فالتقسيم عند المنطقيين لا يكون إلا في الأوصاف التي بينها تناف وتنافر كما بين هذا الغزالي وهذا التقسيم هو المعبر عنه عندهم بالشرطي المنفصل، ومقصدهم من ذكر تلك الأوصاف المتنافية هو أن يستدلوا بوجود بعضها على غياب بعضها، وبغيابها على وجودها.

ويسميه المنطقيون: القياس الشرطي المنفصل وهو أن تقول: العالم إما حادث وإما قديم، وهذا ينتج منه أربع استثناءات، فإنك تقول لكنه حادث فليس بقديم، لكنه ليس بحادث فهو قديم، لكنه قديم فليس بحادث، لكنه ليس بقديم فهو حادث. فاستثناء عين كل واحد ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض كل واحد ينتج عين الآخر (١).

ولا تتركب القضية الشرطية المنفصلة إلا من نقيضين، أو من شيء ومساوي نقيضيه، وضابطها أن طرفيها لا يجتمعان معا ولا يرتفعان معا، بل لا بد من وجود أحدهما وعدم وجود الآخر، وعدم اجتماعهما لما بينهما من المنافرة والعناد في الوجود، وعدم ارتفاعهما لما بينهما من المنافرة والعناد في العدم، وضروبها الأربعة منتجة.

والشرطية المنفصلة هي التي يحكم فيها بأن شيئا ما هو كذا أو كذا، و تتركب من قضيتين تبدأ كل منهما بـ " إما " مثل قولنا " إما أن تدور الأرض حول الشمس " وإما " أن تدور الشمس حول الأرض . " وهذه القضية تكون صادقة بصدق أحد طرفيها فقط، ولا تكون كاذبة إلا إذا كذب طرفاها، ذلك لأن العلاقة القائمة بين طرفيها " أي بين القضيتين " هي علاقة تباين أو عناد، كما يستخدم السبر في منهجية الوقوف على طبيعة الأحكام الشرعية، فعند معرفة أنواع الحكم الشرعي التكليفي بعد عملية السبر بالدليل والتقسيم، يتبين أن الحكم الشرعي إما أن يكون

(١) دغيم سميح وجهامى جيرار، الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي، بيروت - لبنان، ج ٢، ٢٠٠٦ م، ص ٢٢٨٩، الشرطي المنفصل. وأيضا.

أمراً، أو نهياً، أو تخييراً، وتصبح أقسام الحكم التكليفي خمسة وهى الوجوب، والندب، والإباحة، والحرمة، والكراهية^(١).

وهذا يعني أننا نقوم بإحصاء كل الأسباب التي يمكن أن تكون علة حدوث شيء ما، ثم تنفى أو نستثنى كل هذه الأسباب ما عدا سبباً واحداً يكون هو العلة الحقيقية لحدوث الشيء، وفي هذا يقول الغزالي: أن القياس الشرطي المنفصل هو الذي يسميه الفقهاء والمتكلمون السبر والتقسيم، فالحكم فيه دائر بين النفي والإثبات وان كان السبر والتقسيم قطعياً إذا كان حصر الأوصاف حصراً قطعياً، وقد يكون ظنياً في حالة عدم الحصر، أو دليل الإلغاء ظني^(٢).

والشرطية المنفصلة ضابطها: أنها لا بد أن يكون بين طرفيها عناد في الجملة. والمراد بال عناد: التنافر وهما شيء واحد، ويعني ذلك تناقض الطرفين، واستحالة اجتماعهما، والعناد المذكور بين الطرفين هو معنى كونها منفصلة.

والتقسيم العقلي الصحيح يحصر العناد المذكور في ثلاثة أقسام لا رابع لها:

إما أن يكون في الوجود والعدم معاً.

أو أن يكون في الوجود فقط.

أو أن يكون في العدم فقط.

فإن كان العناد بين طرفيها في الوجود والعدم معاً، بمعنى أن طرفيها لا يمكن اجتماعهما في الوجود ولا في العدم، فلا يوجدان معاً ولا يُعدمان معاً، بل لا بد من وجود أحدهما وعدم وجود الآخر، فهي التي يطلق عليها: الشرطية المنفصلة الحقيقية، وتسمى مانعة الجمع والخُلو معاً، ولا تتركب إلا من النقيضين، أو من الشيء ومساوي نقيضه، ومثالها في النقيضين قولك: العدد إما زوج أو ليس

(١) سليمان بوبكر صالح محمد، المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢.

بزواج، ومثالها في الشيء ومساوي نقيضه: العدد إما زوج وإما فرد؛ لأن لفظه فرد مساوية لـ ليس بزواج، وهي نقيض العدد زوج.

وإن كان العناد بين طرفيها في الوجود فقط فهي مانعة الجمع مثل قولنا: الجسم إما أبيض وإما أسود، فهذه شرطية منفصلة مانعة جمع؛ لأنه يستحيل اجتماع طرفيها في الوجود، بأن يكون الجسم الواحد أبيض وأسود في وقت واحد من جهة واحدة، ولكنها تُجَوِّزُ الخلو من الطرفين؛ لأنها لا عناد بين طرفيها في العدم، فيجوز أن يكون الجسم غير أبيض وغير أسود؛ لكونه أحمر وأصفر مثلاً. وجواز عدم طرفيها معاً هو معنى كونها، لا عناد بين طرفيها في العدم، بل هما مصطحبان فيه، لانعدام كليهما .

وإن كان العناد بين طرفيها في العدم فقط فهي مانعة الخلو، فهذه شرطية منفصلة مانعة المجوّزة للجمع، عكس التي قبلها، ولا تتركب إلا من قضية وأعمّ من نقيضها، كقولك: الجسم إما غير أبيض وإما غير أسود، خلوّ مجوّزة جمع، فلا يمكن اجتماع طرفيها في العدم، ولكن يمكن اجتماعهما في الوجود؛ إذ لا عناد بينهما في الوجود، وإنما العناد بينهما في العدم.

بهذا تكون القضية الشرطية المنفصلة: هي ما كان الحكم فيها بين القضيتين بالتعاند إما في الصدق والكذب معا وهي الحقيقية، أو في الصدق فقط وهي مانعة الجمع. أو في الكذب فقط وهي مانعة الخلو. المنفصلة بتعدد أجزائها بحسب منع الخلو دون الجمع. وتصدق المنفصلة الحقيقية بصدق أحد الطرفين فقط وتكذب عند كذبهما معا وصدقهما معا وتصدق مانعة الجمع أما بكذب الطرفين، أو أحدهما وتكذب بصدقهما. ومانعة الخلو بالعكس والسوالب على العكس في الكل^(١).

(١) أفضل الدين محمد بن نامور بن عبد الملك الخونجي، الجمل في المنطق، الجمل في المنطق، (موجود في الإنترنت، دون ناشر)، ص ٦. الغزالي، معيار العلم في المنطق، شرحه، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٣م، ص ٨٤، ٨٥.

- المبحث الخامس: السبر والتقسيم عند بعض علماء المسلمين (ابن الهيثم (ت430هـ):-

أنجبت الحضارة العربية الإسلامية العديد من العلماء العظماء، لا على المستوى المحلي فقط، بل على المستوى العالمي، لعل أهمهم ابن سينا (ت ٤٢٧هـ)، وجابر بن حيان (297هـ)، وابن الهيثم في البصريات وغيرهم.

وستركز الباحثة في الدراسة على إبراز مآثر العالم ابن الهيثم و جهوده في تطور الحركة العلمية ودوره في البحث العلمي، فقد أسهم بنصيب وافر في وضع أصول المنهج العلمي الحديث، مما جعل له منزلة علمية رفيعة بين علماء عصره، شهد له بها معاصروه ومن جاء بعدهم من العلماء، وأجمعوا بالدلائل القاطع والبرهان الساطع، أنه كان عالما فذا، ربط بين العلوم النظرية والعملية، وبين الحدس والتجربة، وبين الاستنباط والاستقراء، والدراسة المكثفة للسنن الكونية وماهيات الأشياء.

اعتمد الحسن بن الهيثم على التجربة بشكل رئيس وأسمأها الاعتبار، وهذا يدل على ارتكانه إلى التجربة فوق مُعطيات المنطق العقلي؛ أي أن الاعتبار عنده للواقع والتجربة كما قال إنّ الحقائق العلمية غير ثابتة، واعتمد على التمثيل، والاستنباط الرياضي.

وقد امتاز الحسن بن الهيثم في بحوثه بالبحث العلمي التجريبي، فكان له أكبر الأثر في قادة البحث العلمي في بلاد الغرب. وقد اعتبر "جورج سارتون" أن الحسن بن الهيثم أكبر عالم طبيعي مسلم في جميع العصور والدهور وعالم مجرب على مستوى المنهج والنظرية، تتنوع مناهجه بتنوع أبحاثه العلمية، فهو في الرياضيات يتبع منهاجا عقليا استنباطيا أو تحليليا تركيبيا، وفي الطبيعيات منهاجا استقرائيا استنباطيا وتمثيلا في بعض الأحيان.

سلك ابن الهيثم طريقة للنظر في المسائل العلمية يؤخذ فيها بالاستقراء ويعتمد فيها على التجربة، ويؤدي فيها القياس دوراً مهماً، وهذا المسلك مأخوذ به في البحث العلمي الحديث.

و أدرك ابن الهيثم أن المنهج صفة أساسية في العلم، بل هذا ما يميزه بوضوح عن أنواع المعارف الأخرى التي تفتقر إلى التخطيط. واتبع في بحوثه كلها - وخصوصاً ما كان منها في الضوء - منهجاً علمياً بناه على الاستقراء، واستخراج القاعدة العامة من مفردات الوقائع والانطلاق من أحكام تضم حوادث خاصة على حكم عام يشمل الظواهر المماثلة في جوهرها وظروفها(١).

جعل ابن الهيثم المنهج وقواعده الأساسية المكونة له مدخلاً لبرنامج العلم وهو يبحث في مختلف العلوم، وقد اعتمد في بحوثه على مناهج مختلفة منها: المنهج النقدي، والمنهج الرياضي، والمنهج التجريبي، حيث نستطيع القول أنه كان يختار منهجه بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع أو العلم الذي يتناول (٢).

وسار ابن الهيثم وغيره من علماء المسلمين في بحوثهم على الطريقة العلمية الحديثة التي حذوها بعدهم ببيكون والعلماء المحدثون، وأخذ بمنهج الترجمات عن الفقهاء، ويقوم هذا المنهج على طرح آراء مختلفة حول ظاهرة بعينها، ثم اعتماد رأي محدد منها يتم تقديمه على باقي الآراء؛ لامتلاك هذا الرأي مزية تجعله مرجحاً على غيره.

والمنهج الفرضي: Hypothetical الذي أخذ به ابن الهيثم هو منهج أو أسلوب استخدمه المفكرون المسلمون بشكل عام، حيث ساعدهم على إثراء البحث العلمي

(١) مروان القدومي، دور ابن الهيثم في البحث العلمي - The Role of Ibin Al Haitham in Scientific Research، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٠٢، ص ١٠، و عبد الحميد حمدي، الحسن بن الهيثم، مجلة الرسالة، العدد، ٢٩٧، بتاريخ: ١٣ - ٣ - ١٩٣٩م. و عبد المنعم أديب، مناهج البحث عند مُفكّري الإسلام، قراءات فلسفية ٣ ٢٠٢م، ص ١٥.

(٢) مروان القدومي، دور ابن الهيثم في البحث العلمي، ص ٤٦.

بشكل أدق وأشمل، حيث يفترض العالم فرضاً محدداً، ويتم اختباره، فيأخذ به، أو يستبعده. وهو ما عمل به المفكرون المسلمون، التثبت من الفرضيات ونفيها أو إثباتها (الحذف والاستبعاد). واعتبر ابن الهيثم أن قاعدة التحليل وتقويم الفروض أمر ضروري للوقوف على نتائج صحيحة.

والفروض هي مرحلة من مراحل الربط بين الأسباب والمسببات وإحدى ضرورات الحياة العلمية، كما هي عبارة عن حلول مقترحة؛ لعلاج أسباب ظاهرة تحت الدراسة، وبعبارة أخرى هي وظيفة عقلية يقوم بها الباحث للتكهن بسلوك الظاهرة موضع البحث، ولكي يكون الفرض العلمي المقترح سليماً يجب توافر شروط أساسية؛ منها أن يكون الفرض موجزاً، وبسيطاً، وقابلاً للبرهنة والاختبار ويمكن التحقق من صحته، ومن الضروري أن لا ينطوي الفرض على تناقض؛ لأن الفروض المتناقضة لا تفيد البحث العلمي.

واتساقاً مع هذه المنهجية قام ابن الهيثم بتوظيف منهج السبر والتقسيم. و لجأ إلى مفهوم السبر تحديداً أو مرحلة اختبار صحة الفروض؛ باعتباره أحد المفاهيم الأساسية في منهجه العلمي. واعتمد ابن الهيثم علي قاعدة الحذف(وهي الأهم عنده كما كانت عند بيكون بعده): وتكمن في محاولة العالم أن يتحقق من جميع الفروض المتاحة تجريبياً، باعتبار التجربة هي المحك الحقيقي في التحقق من الفروض، وعلى أساسها تقبل أو ترفض، فإذا كان الفرض لا يفسر الظاهرة المدروسة يتم حذفه(١).

كما حاول ابن الهيثم أن يتحرر من أفكار السابقين ومن تأثير الكتابات القديمة التي سيطرت على العقول لمدة طويلة من الزمن، و أن ينقح أفكاره استناداً على قواعد منهج الحذف والاستبعاد، واهتم أن تأتي قراءته لتلك الكتب من منظور محايد، بحيث لا يستبعدها تماماً وإنما يتعامل معها بصورة واعية حتى لا تسيطر

(١) بونوة منال، دور العلماء العرب والمسلمين في تأسيس، المنهج العلمي، مذكرة تخرج لنيل الماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١٤ - م، ٢٠١٥، ص ٦٢.

عليه وعلى نسقه العلمي، ومن ثم فهو لم يقف من هذه الكتابات موقف المتلقي الإيجابي، بل موقف المتلقي السلبي الناقد الذي يطالع ويحلل، وينقد ويكتشف مواضع الأخطاء والغموض والتناقضات واللاتساقات؛ ليصحح ويضيف ويبتكر ممارسًا للنقد؛ بغرض إظهار الحقيقة والتواصل العلمي المبني على النقد بغرض إظهار الحقيقة وكشف جوانب الفكر وأبعاده" (١).

اتبع أيضا "ابن الهيثم" المنهج التجريبي المتمثل في الاستقراء العلمي وعناصره في بحوثه كلها، وخصوصا ما كان منها في الضوء للوصول إلى حقائق وقوانين الكون والطبيعة، ويعد اعتماد ابن الهيثم على الاستقراء بمنزلة منهج يقيني يهدف إلى البحث عن حقيقة الأشياء المتعلقة بالإبصار بصفة خاصة، وبمجالات العلوم الأخرى.

إن النصوص التي وضعها "ابن الهيثم" المتعلقة بالإبصار بصفة خاصة، وبمجالات العلوم الأخرى، وذلك بتتبع خواص الجزئيات حيث يشير إلى هذا المعنى بقوله: "ونبتدئ في البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المبصرات وتمييز خواص الجزئيات" (٢).

وقد أشار ابن الهيثم لمفهوم السبر، وذلك عندما اعتقد بأن «امتداد الضوء في الأجسام المشفة هو خاصة طبيعية لجميع الأضواء، وبرهن من خلال عملية السبر على عدم صلاحية الرأي القائل بأن امتداد الضوء في الأجسام المشفة على سموت الخطوط المستقيمة هو خاصة -أي متعلق- بالأجسام المشفة فقط. وفي نظره فإنها لا تؤدي الضوء إلا على سموت الخطوط المستقيمة، وهذا المعنى يفسد - في نظر ابن الهيثم - عند عملية السبر والاعتبار.

يقول ابن الهيثم "فلنفرض أن الأمر كذلك، وأن الشعاع يخرج من البصر وينفذ في شقيف الجسم المشف وينتهي إلى البصر، وأن ذا الشعاع يكون الإحساس.

(١) المرجع السابق، ص ٤٧.

(٢) السابق، ص ٥٨.

وابن الهيثم من خلال هذا النص يكشف عن كيفية الإبصار عن طريق الفرض ثم التحقق من هذا الفرض تجريبياً، فإذا كانت النتائج التي توصل إليها غير مرضية فلا بد في هذه الحالة من تقويم الفروض وتعديلها حتى نصل إلى المطلوب (١)

ولا يكون التحقق من نتائج المعاني الجزئية - في نظر ابن الهيثم - إلا بعنصر الاستقراء وتمييز خواصها، وإن الغلط والنتائج غير اليقينية في تتبع المعاني الجزئية إنما يكون غلطاً في مجرد الحس أو في المعرفة أو في القياس، في حين أن الاستقراء هو الوسيلة التي تؤديّ بالباحث إلى الغاية التي عندها يقع اليقين. ويكشف لنا ابن الهيثم ذلك حين يقول: إن جميع الأغلاط في المعاني الجزئية إنما يكون غلطاً في مجرد الحس، أو غلطاً في المعرفة، أو غلطاً في القياس، أو غلطاً في مجموع هذه الثلاثة، أو غلطاً في نوعين منها باجتماعهما. وليس يعرض للبصر غلط في المعاني الجزئية يخرج عن هذه الأقسام.

ويؤكد ابن الهيثم أن هذه الأغلاط مرتبطة فقط بالمعاني الجزئية التي تدرك بالاستقراء حيث يقول: «إن جميع الأغلاط في الأنواع الثلاثة التي ذكرناها ليس يكون إلا من أجل غلط البصر في المعاني الجزئية التي في صور المبصرات»^(٢).

ومن خطوات المنهج التجريبي: التجريب: حيث يقوم الباحث باختبار صحة الفرض الذي ترجح لديه من حيث تلازمه مع الظاهرة أو الحدث في كل الأحوال وجوداً بوجوده وعدمًا بغيابه، وهو ما يعرف (بالدوران) عند الأصوليين،

(١) ابن الهيثم، المناظر، ابن الهيثم، المناظر، حققه وراجعته: إبراهيم صبره، الكويت، السلسلة التراثية، رقم ٤، ١٩٨٣م، ص 15، وبونوة منال، دور العلماء العرب والمسلمين في تأسيس المنهج

العلمي، ص ٦٢، JanWole ´ nski، Logical Problems in Analysis of Analogy-Article -Philosophies 2019, 4, 29, p;5.

(2) <http://kalema.net/home/article/view/951>

<https://www.facebook.com/1016922151759679/posts/16070665427452/>

والدوران كما يقول الإمام القرافي: (عين التجربة، وقد تكثر فتفيد القطع، وقد لا تكثر فتفيد الظن، فقطع الرأس مستلزم للموت حتماً، والموت مظنون بالسبر)(١).

ويعد منهج الرفض أو الاستبعاد الذي مارسه ابن الهيثم قبل بيكون إسهاماً ذا أهمية قصوى يمثل مكان الصدارة في منهج بيكون، ولعله الإسهام الجديد الذي أضافه إلى المنهج الاستقرائي، حيث وضعه بمعنيين الأول: أن "نستبعد القانون العام الذي توصلنا إليه وأيدته ملاحظات سابقة متى تنافرت معه حالة جزئية واحدة"(٢)، أما المعنى الثاني: فيمكننا أن نؤيد القانون العام ونؤكد بإثبات أن كل القوانين أو النظريات المناقضة له باطلة متى احتكمتنا على الملاحظات والتجارب"(٣).

ولا يفوتنا أيضاً أن ابن سينا قام بتوظيف التقسيم والسبر في استقرائه، ومثال على ذلك أنه رأى: الأجسام من جهة قواها لا تعقل إلا على أحد أقسام ثلاثة: إما أن يكون الجسم واحداً لا تركيب فيه من جسمين، وله قوة واحدة فقط، وإما أن يكون الجسم واحداً لا تركيب فيه، وله قوتان، وإما أن يكون الجسم ذا تركيب من الأجسام تمازجت، و يختص كل واحد منها بقوة، سواء تفاعلت، فحصل منها قوة واحدة مزاجية مشتركة، أو لم تتفاعل، فقد قسم تعقل الأجسام إلى ثلاثة أقسام، فهذا توظيف التقسيم، وبين بطريقة السير أن القسم الأول يتمثل في الجسم الواحد ذي القوة الواحدة غير المركب من جسمين، وأن القسم الثاني يكمن في الجسم الواحد ذي القوتين فهو مركب، وأن القسم الثالث هو الجسم المركب من الأجسام

(1) <http://kalema.net/home/article/view/951>

https://bohouti.blogspot.com/2014/12/blog-post_136.html

(٤٠) فهمي زيدان محمود، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ط١، سنة ٢٠٠٢، ص٨٩.

(٤١) المرجع نفسه، ص٨٩.

المتمازجة بحيث يكون كل جسم مختصا بقوة ما، و قد تتكون تلك الأجسام مع قوة كل واحد منها متفاعلة أو عكس ذلك(١).

(١) محمد الفيلاي، تقاطعات القياس والاستقراء في مناهج العلوم الشرعية والتجريبية والإنسانية، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، المجلد 2، العدد ١، ٢٠١٩م، ص ١١٤، و راجع أيضا، ابن سينا، الشفاء (الطبيعيات)، مراجعة و تقديم الدكتور إبراهيم مذكور، تحقيق الدكتور محمود قاسم، دار الكتاب العربي، سلسلة المكتبة العربية، إصدار وزارة الثقافة المصرية، بدون رقم طبعة و لا تاريخ، جزء الطبيعيات، القاهرة، ص 1 .

- الخاتمة (أبرز نتائج الدراسة):-

ينتهي بنا هذا البحث إلى عدد من النتائج وهي على النحو الآتي:-

١- إن مصطلح السبر ليس مصطلحاً أصولياً صرفاً؛ بل هو إرث مشاع بين علوم شتى، وتم استعماله في تدوين العلوم الشرعية؛ لكونه أحد الحجج العقلية.

٢- وضح من خلال هذه الدراسة أن مهارة اختبار الافتراضات والاحتمالات هي ذاتها مهارة السبر والتقسيم. والفرض في هذه الحالة إما أن يثبت صدقه بالوقائع فنقبله، أو ثبت تناقضه فنستبعده، وعليه يتم معيار القبول أو الاستبعاد عن طريق خمس طرق: الاستقراء Induction، والقياس Syllogisme والتمثيل أو البرهان التشبيهي Analogie، والترجيحات Preference، والمنهج الفرضي Hypothetical.

٣- شكل منهج الاستبعاد أهم القواعد الأساسية في مجال البحث العلمي، وهي أن يكون الباحث على استعداد للتخلي عن فروضه أو تعديلها، عندما يتيقن العالم من أن هذه الفروض لا تتوافق مع الواقع، أو تتناقض معه.

٤- لاحظت الباحثة من خلال البحث في مسلك السبر والتقسيم أن منهج الاستبعاد والإبقاء يختص بمسلك السبر أكثر من اختصاصه بالتقسيم، فالإبطال أو الإلغاء والإبقاء؛ ويقصد إبطال الأوصاف - التي سبق حصرها بالتقسيم - بطريق من طرق الإبطال، هذا المعنى معبر عنه بالسبر. كما أن الإبقاء بعد الفحص والاختبار وبعد ما تم التيقن من صلاحية الفرض هذا هو أيضا السبر الذي يركز علي منهج الإبقاء.

٥- قد يقصد بالسبر أيضا التتبع: تتبع الأوصاف المحصورة؛ للتحقق من صلاحيتها للعلية بطريق من طرق الإبطال، فيكون دالاً على معنى السبر بالمطابقة، ويرجع بذلك إلى المعنى الأول وهو الاختبار.

٦- لا يمكن أن يتم السبر إلا بتقسيم يسبقه، وإلا صار السبر غير منتج، ففائدة التقسيم الحصر، وفائدة السبر الاختبار والإبطال، غير أن بعض التعريفات أهملت حقيقة التقسيم وأثره في هذا المسلك المثبت للعلة، وذلك بقصر مفهومه على حقيقة السبر دون التقسيم، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن السبر هو الأهم، وأنه يستلزم التقسيم، وأن التقسيم وسيلة إليه.

٧- تعود أهمية مسلك السبر والتقسيم أنه مسلك ودليل أثير، تمتد ظلالة إلى علوم شتى ليست محصورة على علوم الشريعة، وذلك لكونه مسلكاً عقلياً ودليلاً فطرياً مستعملاً منذ القدم، ولما كان الكلام على دلالاته وسياقاته الاصطلاحية عند الأصوليين مهمّاً ويتم توظيفه من أجل المستجدات والوقائع، كان من الواجب أن يسلط الضوء على مفهوم هذا المسلك؛ لتطويره وتجديده والاستفادة القصوى منه في علم الأصول وميادينه التطبيقية.

- قائمة بأهم المراجع العربية والأجنبية:

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- ابن سينا، الشفاء (الطبيعيات)، مراجعة تقديم الدكتور إبراهيم مدكور، تحقيق الدكتور محمود قاسم، دار الكتاب العربي، سلسلة المكتبة العربية، إصدار وزارة الثقافة المصرية، د:ن، د:ت، جزء الطبيعيات، القاهرة.
- ابن الهيثم، المناظر، حققه وراجعته: إبراهيم صبره، الكويت، السلسلة التراثية، رقم ٤، ١٩٨٣ م.
- الطوفي، سليمان بن عبد القوي نجم الدين، شرح لمختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التُّركي، ط 2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1419 هـ = 1998 م.
- أفضل الدين محمد بن نامور بن عبد الملك الخونجي ت 646 هـ)، الجمل في المنطق، د: ن.
- جمال الدين أبو المحاسن المقدسي الحنبلي الشهير بابن المبرد (ت ٥٩٠٩ هـ) قواعد علم أصول الفقه، تحقيق، محمد بن مهدي العجمي، جامعة الكويت.
- الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م.
- السمعاني، منصور بن محمد (ت ٤٨٩ هـ)، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ج ٢، ١٩٩٩ م.
- الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي، إشراف، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، 1433 هـ.
-، نشر البنود على مراقبي السعود، المغرب، مطبعة فضالة، ج ٢ و٤، د:ت.

-، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، أشرف على طباعتها : بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، 1433 الطبعة الثالثة، 1433 هـ.
-، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، أشرف على طباعتها: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، 1433 هـ.
- الشوكاني، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول – تحقيق أبو فحص سامي بن العربي الأثري، قدمه: عبد الله بن عبد الرحمن السعد وسعد بن ناصر الشثري، دار الفضيلة، الرياض، ط ١، ج ١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- عبد المنعم أديب، مناهج البحث عند مُفكِّري الإسلام، قراءات فلسفية ٣ ٢٠٠٢م.
- علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.
- عيسي منون، نبراس العقول في تحقيق القياس، قرأه وعلق عليه د يحيي مراد، مطبعة التضامن الأخوي، مصر.
- الغزالي، المستصفي، تحقيق، محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، ج ثنائي، ١٩٩٣م.
-، أساس التقديس، حققه وعلق عليه د فهد بن محمد السدحان،، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م .
-، الاقتصاد في الاعتقاد، شرح وتحقيق وتعليق، د. إنصاف رمضان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
-، معيار العلم في المنطق، شرحه، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠١٣م.

- فهمي زيدان محمود، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الوفاء، للطباعة والنشر ط١، سنة ٢٠٠٢.

- المراجع الأجنبية:-

- Humphrey palmer.. analoge.. Macmillan,1972.

- Jan Wolenski - Logical Problems in Analysis of Analogy-Article -Philosophies 2019.

- JI. Ackrill: Aristotle the philosopher, new york, 1981.

- Kneale: the development of logic, Clarendon press, Oxford.

Bacon's Inductive Method and Material Form --Ori Belkind ,Article, vol. 58, no. 3 , 2021.

- ثالثا : المجلات:

- إبراهيم غنيم الحيص ونجم الدين قادر كريم الزنكي، مسلك السُّبْر في سياقه الاصطلاحي :تعريفه، خصائصه، علاقاته، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المجلد، ١٨، العدد ١، ديسمبر ٢٠٢١م.

- تامر حمزة داود، السبر والتقسيم عند الإمام الزركشي في ضوء كتابه البحر المحيط في أصول الفقه، مجلة العلوم الإسلامية، الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية، العدد ٣١.

- خرساني الحاج إبراهيم الزاكي، الاستدلال بالسبر والتقسيم في مسائل العقيدة، مجلة كلية البنات الأزهرية بطيبة الجديدة بالأقصر، العدد الخامس، ٢٠٢١م.

- سليمان بوبكر صالح محمد، المنطق واللغة وصلتهما بعلم أصول الفقه، المجلة العلمية الليبية، كلية التربية، العدد الخامس، يناير ٢٠١٦ م.

- عبد الأمير كاظم زاهد، ود حيدر عبد الجبار كريم، الموقف الأصولي من مسالك الاستنباط-العقلية فيما لا نصّ فيه-(القياس أنموذجا)،مجلة كلية الفقه، العدد ٢٩، ٢٠١٩م.
- عبد الله بن أحمد بن عبد الله التوم، دليل التلازم عند الأصوليين، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد ٤٠، أبريل: يونيه.
- عمار بن محمد الأركاني، السلف والمهارات العقلية، السبر والتقسيم أنموذجا، مركز سلف للبحوث والدراسات، أوراق علمية رقم ٦٢.
- محمد الفيلاي، تقاطعات القياس والاستقراء في مناهج العلوم الشرعية والتجريبية والإنسانية، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٩.
- مروان القدومي، دور ابن الهيثم في البحث العلمي- The Role of Ibin Al Haitham in Scientific Research، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٠٢م.
- نداء خالد وليد البدوي، منهج الإمام الغزالي في حجية القياس دراسة أصولية تحليلية، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد 48، عدد ٤، ٢٠٢١م.
- وليد بن علي بن محمد القليطي، الفروق الأصولية عند الإمام القرافي في القياس، مجلة طيبة للعلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد ٧، ٥١٤٣٦.

رابعا - الرسائل والأطروحات:

- بونوة منال، دور العلماء العرب والمسلمين في تأسيس، المنهج العلمي، مذكرة تخرج لنيل الماجستير، الجزائر، ٢٠١٤ - م، ٢٠١٥.

- حاج هني، منطق الاستقراء بين "فرانسييس بيكون" و"جون ستيوارث مل"،
مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، إشراف: أ.د بوشيبية محمد، السنة
الجامعية:، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، الجزائر، ٢٠١٤م – ٢٠١٥م.

- المعاجم والقواميس:

- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، الجزء الثالث- دار
الفكر.

- ابن منظور، لسان العرب، نشر أدل الحوزة، قم، إيران، المجلد الرابع، ١٤٠٥هـ

- محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار
الفضيلة، الجزء الثاني.

- دغيم سميح و جهامى جيرار، الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي
والإسلامي، بيروت – لبنان، ج ١ و ج ٢، ٢٠٠٦ م.

- المواقع الإلكترونية:

arabdict.com/ar/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%-

https://almerja.com/reading.php?idm=57141-

http://ijtihadnet.net/mojam/%-

http://afaqattaiseer.net/vb/showthread.php?p=105047-

https://qamus.inoor.ir/ar/1H8806l/%D8%A7%D9%84%D-

http:// http://kalema.net/home/article/view/951-

https://www.facebook.com/1016922151759679/posts/16
0706654274523

http:// http://kalema.net/home/article/view/951-

https://bohouti.blogspot.com/2014/12/blog-post_136.html